وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير –البيض–

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المعنونة ب:

أثر قطاع الزراعة على التنويع الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية من 2007 إلى 2020

من إعداد الطالبتين:

- سماحي إكرام
- زموري مسعودة

إشراف الأستاذة:

د.آسية موسي

لجنة المناقشة يوم: ..../..../2024

الأستاذ / الدكتور	الجامعة	الصفة
د. صكوشي حسين	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيسا
د.موسي اسية	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرفا مقررا
د.فار عبد القادر	المركز الجامعي نور البشير البيض	ممتحنا

السنة الدراسية 2023/ 2024 م

الشكر والعرفان

قال تعالى " ولئن شكرتم لأزيدنكم ".
نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا
على هذه النعمة الطيبة النافعة نعمة العلم
والبصيرة.

أما بعد يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل
والعرفان إلى الأستاذة المشرفة
" آسيا موسي " على هذه المذكرة و كل
مجهوداتها التي بذلتها من توجيهات
ونصائح إلى آخر لحظة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم
و قدم لنا يد العون لإتمام هذا العمل

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدئ والختام

أهدي ثمرة نجاحي إلى:

إلى من افتقدته منذ الصغر و يرتعش قلبي لذكره إلى من فارقني و روحه مازالت ترفرف في سماء حياتي إلى تلك الروح الطاهرة والدي "سماحي طيب " رحمه الله .

إلى من كانت الداعمة الأولى و الأبدية ملاكي الطاهر من كان وجودها يمدني بالسعي دون ملل ، التي ظلت دعواتها تظم إسمي دائما معلمتي الأولى أمي حبيبتي و ملهمتي أهديك هذا الإنجاز الذي لولاك لم يكن ، فالفضل و الثناء للمولى ثم لكفاحك لأجلي ، ها أنا اليوم أهديك الشهادة التي تخليتي عنها في سبيل رعايتي وتعليمي ، ممتنة لأن الله اصطفاك من بين البشر أما لي .

إلى خيرة أيامي و صفوتها ضلعي الثابت و أمان أيامي ومن رزقت بهم سندا لي إخوتي" نور الدين و عبد الناصر " .

إلى الذين يبهجهم نجاحي ولكل من كان عونا و سندا في هذا الطريق أصدقائي ورفقاء و خاصة صديقتي الحبيبة "رشيدة" و بنات خالتي " زينب و سهيلة " .

إلى صديقة الرحلة و النجاح " مسعودة زموري" .

و أخيرا من قال أنا لها نالها و أنا لها و إن أبت رغما عنها أتيت بها .

إكرام سماحي

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملو فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون"

صدق الله العظيم

الحمد لله على نعمة التوفيق ، أهدي هذا العمل إلى :

أمي ثم أمي ثم أمي من سهرت وربت و ضحت وتعبت من أجلي ،

و إلى أبي وكل إخوتي كل واحد باسمه.

إلى عائلتي الصغيرة "زوجي" و " إبني" اللذان كانا لي سندا و

دافعا في مشواري .

إلى زميلتي ورفيقتي في إنجاز هذا العمل " إكرام سماحي " .

و إلى كل الأساتذة و الزملاء دفعة 2024.

مسعودة زموري

ملخص الدراسة

شـــهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورا كبيرا منذ الاســـتقلال إلى يومنا هذا نظرا لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصـــادية، كونه يســـاهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيف البطالة وتنمية الصـــادرات والتخفيف من التبعية للخارج خاصـــة من حيث الغذاء. وبسبب انخفاض أسعار البترول في الوقت الراهن أصبح من الضروري البحث عن البدائل الضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وذلك عن طريق وضع استراتيجية فعالة لتنمية القطاع الزراعي وتجاوز العقبات التي يعاني منها، وتســـعى هذه الورقة البحثية لتحليل واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومدى مســـاهمتها في تنمية الاقتصـــاد الوطني من خلال تحليل مختلف مؤشـــراēا والوقوف على النقائص التي تعاني منها لإيجاد السبل الضرورية لتنميتها.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الاكتفاء الذاتي، التنمية الاقتصـــادية، القطاع الزراعي، التنويع الاقتصادي.

Abstract

Since independence, Algeria ' s agricultural sector has evolved significantly, given its great importance for economic development, as it contributes to self-sufficiency, unemployment alleviation, export development and the reduction of dependency on the outside, particularly in terms of food. Owing to the current decline in oil prices, it has become necessary to look for the necessary alternatives to promote the national economy, promote exports outside the fuels and achieve self-sufficiency.

This paper seeks to analyse the reality of agricultural development in Algeria and the extent to which it contributes to the development of the national economy by analysing the various indicators and identifying the shortcomings that it suffers in order to find the means necessary for its development.

Keywords: *agricultural development, self-sufficiency, economic development, agricultural sector, economic diversification*

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الاهداءات

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات.....I

قائمة الاشكال.....III

قائمة الجداول.....IV

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل :.....2

المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي.....3

المطلب الأول: تعريف القطاع الزراعي و أهميته:.....3

المطلب الثاني: أنواع الزراعة :.....7

المطلب الثالث: خصائص القطاع الزراعي : 9

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي.....11

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه: 11

المطلب الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي ومؤشراته.....13

المطلب الثالث: أنواع التنويع الاقتصادي ومحدداته وشروط نجاحه.....16

خلاصة الفصل:.....20

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد 22
المبحث الأول: تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر..... 23
المطلب الأول: هيكل النمو الاقتصادي في الجزائر. 23
المطلب الثاني: البرامج التنموية لتحقيق التنويع في الجزائر..... 25
المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر..... 29
المبحث الثاني: واقع قطاع الزراعة وعلاقته بالتنويع..... 34
المطلب الأول: تحليل واقع الزراعة بالجزائر..... 34
المطلب الثاني: الامتيازات التي تقدمها الدولة لهذا القطاع..... 42
المطلب الثالث: علاقة قطاع الزراعة بالتنويع الاقتصادي في الجزائر 47
خاتمة..... 52
قائمة المراجع..... 56

قائمة الاشكال

الشكل رقم (1): تطور المعدل السنوي لتساقط الأمطار في الجزائر من خلال الفترة 1980 . 2020 . 38

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي بالجزائر 2000-2020..... 23
الجدول رقم 2 : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)..... 26
الجدول رقم 3 : توزيع برنامج دعم النمو (2005-2009) 27
الجدول رقم 4 : مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) 28
الجدول رقم 5 : نسبة الأراضي المزروعة خلال الفترة 2017 . 2020 35
الجدول رقم 6 : توزيع استخدام الأراضي خلا ل الفترة بين 2017 . 2020..... 36
الجدول رقم 7: عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال 2016 -2020 40
الجدول رقم 8 : عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار 47

مقدمة عامة

مقدمة

تعتبر الجزائر من الدول التي يعتمد اقتصادها بنسبة كبيرة على العائدات البترولية ، وهذا ما انعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني ، خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية ، و هذا ما جعلها تواجه عجزا في الميزانية ، وهو ما أثر على القطاعات الأخرى ، وكل هذه الظروف جعلت الجزائر تتوجه إلى البحث عن مصادر أخرى لدعم الاقتصاد خارج المحروقات ، وهذا ما جعل الجزائر تتوجه إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي ، نظرا لما تمتلكه من إمكانيات كبيرة متنوعة تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي ، ويتحقق ذلك من خلال إتباع سياسة زراعية ناجحة.

وبهدف تحقيق التنمية الاقتصادية توجهت الجزائر إلى الاعتماد على القطاع الزراعي كمصدر من مصادر التنويع الاقتصادي بهدف زيادة الناتج المحلي، ومنه توفير المواد الأولية والاحتياجات الغذائية للسكان، وتوفير مناصب الشغل، والحد من الهجرة، بالإضافة إلى الزيادة في حجم الصادرات الزراعية نتيجة الاكتفاء الذاتي، ومنه ينتعش الاقتصاد بتعدد المصادر الاقتصادية.

1- الإشكالية:

استنادا إلى ما سبق ذكره تكون صياغة الإشكالية كالتالي :

كيف يؤثر قطاع الزراعة على التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

وبناءا على الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟
- ما مدى أهمية القطاع الزراعي في تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي؟
- ما مدى نجاح السياسات المتبعة لإصلاح القطاع الزراعي في الجزائر؟

- فيما تتمثل طبيعة العلاقة بين القطاع الزراعي والتنويع الاقتصادي؟

2- فرضيات الدراسة:

- تتوفر الجزائر على العديد من الإمكانيات الزراعية والطاقات الهائلة غير المستغلة من الموارد الزراعية والبشرية التي تسمح لها بتحقيق التنوع الاقتصادي.
- تعدد مصادر تمويل الاقتصاد الوطني بالاعتماد على القطاع الزراعي إضافة إلى القطاعات الأخرى.
- المشاريع التنموية التي طبقتها الجزائر من شأنها أن تخفف من حدة الاعتماد على مصدر واحد وهو قطاع المحروقات.

3- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب اختيار الموضوع أهميته البالغة على المستوى الدولي والإقليمي والجزائر خاصة، إذ أصبح للقطاع الزراعي دور مهم في اقتصاديات الدول عامة، لدوره المهم 'في زيادة الإيرادات، وتوجه الجزائر للتركيز على قطاع الزراعة، ولهذا سلطنا الضوء على النقاط التالية:

- أهمية القطاع الزراعي ودوره في جميع المجالات.
- مساهمة القطاع الزراعي في مواجهة الأزمات الاقتصادية، ودوره في تشكيل الهيكل الاقتصادي، والحد من التبعية لقطاع المحروقات.

4- أهداف الدراسة:

- التركيز على أهمية القطاع الزراعي في إحداث التنمية الاقتصادية.
- الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي للتخلص من الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد.

- إبراز مدى مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنويع الإقتصادي و إبراز أهميته .

5- أهمية الدراسة :

تتمثل في كون الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي، ويتجلى هذا عن طريق الاعتماد على جميع القطاعات الاقتصادية ، وأبرزها القطاع الزراعي ، نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات هائلة في هذا المجال ، والسعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و التخلص من التبعية الاقتصادية في مجال الغذاء .

بالإضافة إلى تخفيض فاتورة الواردات من الخارج، و تحقيق تنمية اقتصادية عن طريق التنوع الاقتصادي، ويعتبر موضوع الدراسة ذو أهمية بالغة على المستوى الدولي، وهذا ما جعل الجزائر تتجه إلى الاهتمام بقطاع الزراعة لتنويع مصادرها لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وهذا راجع لاعتمادها شبه الكلي على قطاع المحروقات .

6- حدود الدراسة :

- الإطار الزمني: حددت الفترة الزمنية للدراسة ما بين: 2007-2020
- الإطار المكاني: تمت الدراسة في الجزائر.

7- منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، لأنه يتناسب مع طبيعة الموضوع، عند استعراض المفاهيم والتعاريف الخاصة بالدراسة، والتحليلي عند دراسة علاقة القطاع الزراعي بالتنويع الاقتصادي.

8- هيكل الدراسة :

لقد تطرقنا في دراستنا هذه إلى كل ما يخص الموضوع، إذ تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، يتناول كل فصل ما يلي:

* الفصل الأول : بعنوان الإطار النظري للدراسة تم تقسيمه إلى مبحثين ، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية القطاع الزراعي وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب ، المطلب الأول بعنوان ماهية و أهمية القطاع الزراعي، والمطلب الثاني تحت عنوان أنواع الزراعة ، والمطلب الثالث بعنوان خصائص قطاع الزراعة ، أما المبحث الثاني إلى ماهية التنويع الاقتصادي ، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية التنويع الاقتصادي وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب كالتالي : المطلب الأول مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ، والمطلب الثاني يتضمن خصائص التنويع الاقتصادي ومؤشراته ، والمطلب الثالث بعنوان أنواع التنويع الاقتصادي ومحدداته وشروط نجاحه.

الفصل الثاني: قمنا بدراسة الإطار التطبيقي للدراسة وتم تقسيمه مبحثين كالتالي:

تطرقنا في المبحث الأول إلى تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، وبدوره تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول بعنوان هيكل النمو الاقتصادي الجزائري، والمطلب الثاني بعنوان أهم البرامج التنموية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، والمطلب الثالث: الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية لتحسين قطاع الزراعة.

أما المبحث الثاني كان بعنوان واقع قطاع الزراعة وعلاقته بالتنويع الاقتصادي وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب كالآتي : المطلب الأول تحليل واقع الزراعة بالجزائر ، والمطلب الثاني الامتيازات التي تقدمها الدولة لقطاع الزراعة والهدف منها تحسين وتطوير القطاع الزراعي ، أما المطلب الثالث يتضمن علاقة قطاع الزراعة بالتنويع الاقتصادي وتم التفصيل فيه من خلال الدراسات السابقة للموضوع .

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل:

يعتبر القطاع الزراعي ذو أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، وهذا راجع الى المعطيات الراهنة كالتغيرات المناخية، السعي الى تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، ومنه فان تفعيل دور القطاع الزراعي منذ نشأته أن يلعب دورا محوريا في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولأهميته في دعم الترابط بين القطاعات الاقتصادية، ويعد من القطاعات الاستراتيجية والحساسة التي تساهم بشكل كبير في عملية التنمية وتعدد المصادر الاقتصادية.

واستنادا على ما سلف ذكره سوف نتطرق في هذا الفصل الى أهم النقاط التي تخص القطاع الزراعي وعلاقته بالتنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي

يمثل القطاع الزراعي نشـــاطا هاما في الاقتصـــاد الجزائري وهذا راجع الى اســـتيعابه القوى العاملة، ومســـاهمته في تكوين الناتج المحلي، تعدد المصـــادر الاقتصـــادية وتلبية الحاجيات الاســـتهلاكية الغذائية للأفراد بالإضـــافة الى الســـلع والمواد الأولية التي تســـتخدم كمدخلات في العديد من الصـــناعات التحويلية، ولهذا أولت الجزائر أهمية كبيرة للقطاع الزراعي باتباع سياسات وخطوات تصحيحية لتطوير القطاع بعدما كانت تعتمد اعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات، وبهذا توجهت الى تنويع المصادر والنهوض بالاقتصاد الوطني

المطلب الأول: تعريف القطاع الزراعي وأهميته:

أولا: تعريف القطاع الزراعي:

تعتبر الزراعة من الأنشـــطة القديمة التي مارســـها الانســـان ولازال الى وقتنا الحالي، ولهذا تعددت التعاريف نذكر منها الآتي:

***تعريف أول:**

يعود أصـل كلمة زراعة في اللغة العربية للفعل زرع أي ألقى البذور في الأرض. أما أصل الكلمة الانجليزية **AGRICULTURE** فهي من الكلمتين اللاتينيتين **AGRER** وتعني الحقل، و **Cultura** وتعني الحراثة، وقد استخدم المصطلح قديما الاشارة الى زراعة الأرض وحرثها، الا أنه قد توسع ليشمل تربية المواشي.[1]

[1] –عن الموقع الالكتروني:https//www.mawdoo3.io، تم الاطلاع بتـاريخ 2024/03/18، 09:30.

***تعريف ثاني:**

تعرف بأنها عملية اســتخدام الموارد الطبيعية لإنتاج الغذاء والمواد الخام الصــناعية ومصادر الطاقة ، حيث تشمل عدة جوانب منها زراعة المحاصيل وتسويقها، وكل ما يتعلق بالمزارع من الناحية البيئية و الاجتماعية ، وتربية المواشــي و وتجهيز المنتجات الزراعية من حيث التعبئة والتخزين والبيع.[1]

***تعريف ثالث:**

هي عملية انتاج الغذاء و العلف و الألياف وســلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان، قديما الزراعة كانت تعني "علم **الفلاحة** "فقط نولكن كلمة زراعة الآن تغطي كل الأنشطة الأساسية لإنتاج الغذاء والعلف و الألياف، شاملة كل التقنيات المطلوبة لتربية و معالجة الماشية و الدواجن.[2]

ثانيا: أهمية الزراعة:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تســاهم في تحقيق التنمية الاقتصــادية وأحد أهم القطاعات الانتاجية الرئيســية المكونة للناتج المحلي، كما أنه مصــدر أســاســي للغذاء وتوفير المواد الأســاســية والحاجات الغذائية للســكان وتحقيق الأمن الغذائي، ومســاهمته في امتصاص البطالة والزيادة في حجم الصادرات وتخفيض العجز في الميزان التجاري.[3]

---

[1] –عن الموقع الإلكتروني:https://www.mawdoo3.io ،تم الاطلاع بتــاريخ 2024/03/18، 09:35.

[2] –عن الموقع الالكتروني:https://ar.mwikipedia.org ،تم الاطلاع بتــاريخ 2024/03/18، 09:40.

[3] – بوعافية رشيد، عزاز سارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990–2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 07،الجزائر ،أفريل 2017،ص253

وتتجلى أهميته فيما يلي:

1-توفير الاحتياجات الغذائية للمجتمع (الاكتفاء الذاتي):

حيث يســـــاهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات التي يحتاجها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية المتمثلة في الخضـروات و الحبوب والفواكه، والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والالياف ومشتقاتها،[1]

2- توفير الموارد المالية:

يعتبر القطاع الزراعي مصــدرا رئيســيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في القطاع الزراعي، ســواءا للعاملين في عملية الانتاج الزراعية بشــكل مباشــر كالمزارعين أو منتجي الادوية، أو الذين يحققون دخلا غير مباشر كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية.

3-المساهمة في اليد العاملة:

يعمل القطاع على توفير العمالة للقطاعات الأخرى كقطاع الصـــناعة أو الخدمات، عن طريق انتقال العمالة لهذه القطاعات، ويرجع هذا لســببين إما وجود بطالة موســمية أو مقنعة في القطاع الزراعي دون التأثير على إجمالي الناتج الزراعي.

[1] -علي جدوع شـــروفات، مبادئ الاقتصـــاد الزراعي، دار زهران للنشـــر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2006، ص-ص -28-29.

4-ترقية التجارة الخارجية:

يلعب القطاع الزراعي الجزائري دورا هاما في عملية الاستيراد و التصدير، ويرجع هذا لكونه مصدر لتوفير العملة الصعبة من عملية التصدير التي بدورها تغطي نفقات الاستيراد و تعتبر سوق للمنتجات التي تساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي[1].

5-المساهمة في الناتج المحلي الخام:

يعطي الناتج الزراعي الداخلي الصورة الحقيقية للقطاع الزراعي، وهذا من خلال الكمية وقيمة الانتاج الزراعي وباعتبار الانتاج الزراعي هو أحد القطاعات الاقتصادية فانه يساهم في الناتج الداخلي.

6-المساهمة في تنمية الصناعة:

للقطاع الزراعي دور هام و أساسي في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي ، وتتمثل في توفير المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة من جهة وحاجة القطاع الزراعي للمنتجات الصناعية من الأسمدة و مستلزمات الانتاج الزراعي من جهة أخرى ويمكن لتأخر الزراعة أن يهدد مسيرة التصنيع و النمو الاقتصادي في كامل فروع الاقتصاد الوطني و وبالمقابل فان عجز الصناعة على تلبية متطلبات و احتياجات الزراعة قد يشكل عائق أمام تطور الانتاج و الانتاجية في الزراعة.[2]

[1] -الجيلالي موساوي، مرجع سابق،ص11

[2] -المرجع نفسه ،ص11

المطلب الثاني: أنواع الزراعة:

للزراعة عدة أنواع نفصلها في الآتي:

1-زراعة الكفاف:

تعتبر من الأنظمة الزراعية واسعة الانتشار، وهي عبارة عن نظام زراعي ينتج فيها المزارع كمية قليلة من المنتوج الزراعي موجه للاستهلاك العائلي، وبيع الفائض للغير إن وجد للحصول على ربح بسيط وتتميز ب:

- تعدد المحاصيل الزراعية في مساحة واحدة.
- الاعتماد على أدوات يدوية وآلات بسيطة فقط.
- الاعتماد على الأسمدة العضوية لتسميد التربة.
- عدم استخدام المبيدات الحشرية والاعتماد على الوسائل التقليدية.

2- الزراعة المكثفة:

وتعتمد على استخدام كبير للعمالة و رأس المال بالنسبة للأراضي التي تزرع، بهدف إنتاج محاصيل زراعية كبيرة وضرورة الاعتماد على رأس مال ضخم لشراء و صيانة معدات الري وآلات الزراعة و الحرث و الحصاد ، والاعتماد على كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات الحشرية .

3- الزراعة الموسعة:

تعرف بأنها نظام زراعي يعتمد على استخدام القليل من العمالة و رأس المال والاعتماد بشكل رئيسي على العوامل الطبيعية مثل: خصوبة التربة الطبيعية، التضاريس، المناخ وتوفر المياه.

4- الزراعة المائية:

وهي زراعة النباتات في وسط آخر غير التربة باستخدام خليط من العناصر الغذائية النباتية الأساسية الذائبة في الماء ، ويمكن أن يكون الوسط المستخدم في الزراعة مادة غير عضوية مثل الرمل او الحصى او الصوف الصخري[1].

5- زراعة القطع والحرق:

وهي من الممارسات القديمة في الزراعة، وتعتمد على تحديد رقعة معينة من الغابة وقطع أشجارها للاستفادة بهذه القطعة في زراعة بعض المحاصيل وتركها تستعيد عافيتها والانتقال إلى رقعة اخرى من الأر ويطلق عليها أيضـــا الزراعة المتنقلة وتترك الأرض تجف تماما وبعدها يتم حرقها بهدف زيادة المغذيات، والتقليل من استخدام الأسمدة والتخلص من الحشرات الضارة في التربة.

6- الزراعة العضوية:

وتهدف إلى المحافظة على التركيب العضوي للتربة والحد من انجرافها ،والتقليل من استخدام المواد الصناعية مثل الأسمدة الصناعية والمبيدات والبذور المعدلة ، والتي تعتبر سبب في إحداث مخاطر صحية تصيب الإنسان والحيوان [2].

[1] – عن الموقع الالكتروني:https//www.mawdoo3.io، تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/03، 01:30.

[2] – الموقع الالكترونيhttps://www.tzinkl.com، تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/03، 14:00.

المطلب الثالث: خصائص القطاع الزراعي:

تتميز الزراعة بجملة من الخصائص أهمها:

1- موسمية الإنتاج الزراعي:

تتأثر العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي بالعوامل الطبيعية، وهذا راجع لطبيعة الإنتاج الزراعي، حيث أن الإنتاج يشمل كائنات حية نباتية أو حيوانية، وهذه الكائنات تعتمد على الظروف الطبيعية المحيطة لعملية الإنتاج الزراعي.

2- القابلية لتبني الاساليب التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج:

وهذا بالاعتماد على الأساليب التكنلوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي، حيث أن الإنتاج يشمل كائنات حية نباتية أو حيوانية وهذه الكائنات تعتمد على الظروف الطبيعية المحيطة لعملية الإنتاج الزراعي.

3- صعوبة التحكم في كمية الإنتاج:

يخضع الإنتاج الزراعي في الغالب بشقيه الإنتاج النباتي والحيواني إلى ظروف طبيعية لا تخضع إلى سيطرة المنتج، فقد يكون الإنتاج الزراعي عرضة لتقلبات الطقس التي لا يستطيع المنتج التحكم فيها بالإضافة إلى تذبذب كمية الأمطار المتساقطة أو تعرض المحصول لوباء أو آفات زراعية أو موجة برد، ولكل هذه العوامل وغيرها أثر كبير على كمية ونوعية الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى صعوبة وضع الخطط الزراعية.

4- ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة:

تشكل التكاليف الثابتة في أي نشاط زراعي نسبة 70% تقريبا من التكاليف الكلية، وتتمثل في المباني والآلات والأراضي الزراعية، ويتحمل المنتج تكاليف صيانة هذه العناصر سواء

قام بالعملية الإنتاجية أو لا، مما يؤدي بالمنتج إلى تحمل خسائر كبيرة في حال الانسحاب من عملية الإنتاج، وذلك لعدم إمكانية استرداد جزء كبير من رأس المال الثابت.

5- إرتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية:

تتصف الأرض باعتبارها أحد أهم عناصر الإنتاج الزراعي بالندرة ، حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الإنتاجية ، إذ لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى ، وبالاعتماد على مميزات الأرض مثل تركيبتها خصوبتها وموقعها الجغرافي تؤثر جميعها في العمليات الزراعية وبالتالي في كمية ونوعية المنتجات وأسعارها[1].

6- إمكانية التخصص الإنتاجي الزراعي:

تتخصص منطقة ما في إنتاج نوع معين من السلع الزراعية بتوفر ظروف مناخية تؤهل منطقة ما إلى إنتاج هذا النوع من السلع بتوفر ظروف مناخية مناسبة لهذا المنتج بالتحديد، وتساهم ملائمة التربة لهذا الإنتاج في تلك المناطق إلى التركيز عليه وتتخصص في نوع معين من الإنتاج.

7- ارتفاع عنصر المخاطرة:

تتميز عملية الإنتاج الزراعي بارتفاع نسبة المخاطرة في حالة قيام المزارع بقرار زراعة محصول معين في أرض لا تتوفر بها الشروط اللازمة لنجاح الإنتاج كخصوبة التربة وكمية الأمطار والتعرض للآفات والأمراض وحالات السوق ، وهذا ما يؤدي بالمزارع إلى تكبد خسائر كبيرة و وعدم تحقيق الهدف الرئيسي من عملية الإنتاج وهو تعظيم الربح .[2]

[1] – علي جذوع الشرفات ، مرجع سابق ، ص – ص ،31-37.

[2] – جذوع الشرفات ، مرجع سابق ص 38

المبحث الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي

في هذا المبحث سنتطرق الى مفهوم التنويع الاقتصادي في مطلبه الأول خصائص التنويع الاقتصادي ومؤشراته في مطلبه الثاني، أما الثالث فنتحدث عن أنواع التنويع الاقتصادي ومحدداته وشروط نجاحه.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه:

1- مفهوم التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية منها والخدماتية في الناتج المحلي الإجمالي، التقليل من المخاطر الناتجة عن الاعتماد والتركيز على قطاع واحد خاصة إذا كان ريعيا وذلك بتوسيع عدد المنتجات المصنعة واكتساب الإمكانية والمقومات في أكثر من قطاع أو نشاط اقتصادي، مما يساهم في إقامة ركائز اقتصاد حقيقي (إنتاجي – مالي – وخدمي) وخلق مصادر دخل متنوعة ومستدامة.[1]

كما عرفه أيضا المعهد العربي للتخطيط على أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه اقتصاد نحو القطاعات أو أسواق متنوعة وجديدة، عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد فقط، بمعنى آخر يمكن أن يشار إلى التنويع الاقتصادي إلى تنويع

[1]- لطرش ذهبية، كنافة شافية، تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد01، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، 2019، ص 31.

مصـــادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصـــادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.[1]

وكذلك يعرف التنويع الاقتصـادي على أنه عملية توسـيع القاعدة الاقتصـادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، حيث يساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن سياسات التنويع الاقتصادي هدفها تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مورد وحيد بالإضـــافة إلى توســـيع قاعدة الإيرادات، ورفع القيمة المضافة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد من الموارد الطبيعية كالنفط.

2-أهداف التنويع الاقتصادي: من بين أبرز أهدافه نذكر منها:

1. المساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي وخلق القيمة المضافة.
2. خلق قاعدة إنتاجية متكاملة قادرة على مواجهة التقلبات وتحقيق الاستقرار المحلي.
3. ضـــمان تحقيق نســـبة مهمة من الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات إلى جانب رفع نسبة الصادرات.

---

[1]- يوسف علي وآخرون، أهمية التنويع الاقتصـادي كإسـتراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية تجربة: المملكة العربية السـعودية، مجلة الاقتصـاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد05، جامعة أحمد دراية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص 16.

[2]- صادق هادي، دور التنويع الاقتصـادي في تحقيق التنمية المسـتدامة في الاقتصـاديات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار الدكتوراه في علوم التسيير، اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014، ص 04.

4. توفير مناصب شغل من خلال استغلال للأيادي العاملة المحلية وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

5. القضاء على التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من ضغوطات.[1]

المطلب الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي ومؤشراته

تتمثل خصائص التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة.
- عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل.
- عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني.
- عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجي.
- عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.[2]

مؤشرات التنويع الاقتصادي

أ- مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي:

تعتبر هذه المؤشرات كأدلة مستوى التنويع الاقتصادي وتتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي للدولة من أهمها:

---

[1]- أمينة عباس، أسماء حمدون، أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في ظل تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، مجلة العلوم التجارية، العدد 01، سيدي بلعباس، 2023، ص 270.

[2]- سليم مجلخ، وليد بشبشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (1996-2019)، العدد01، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (الجزائر)، 2022، ص 50.

درجة التغير الهيكلي: هي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

تطور الإيرادات النفط كنسبة من مجموعة إيرادات الدولة: ويعني وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن.

تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها: حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي، إلا أن التغييرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراتها.

نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.[1]

ب- مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز (concertation) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (diversification) كمعامل هيرفندالهيرشمان (Herfindahl – Hirschman Index) والذي يختصر بالشكل (HHI) ويعد الأكثر شيوعيا، وتعطى هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي ظاهرة التنويع الاقتصادي، لذلك سيكتفي في هذه الدراسة بتطبيق معامل هيرفندالهيرشمان.

[1]- خالد مصطفى، القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في دعم التنويع الاقتصادي، العدد01، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2022، ص 132.

يعتمد معامل هرفندالهيرشمان على قياس تركيبة وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي تطرأ على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي.

قد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى احتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير ويعرف (HIH) بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

(N) عدد النشاطات

(xi) قيمة المتغير في النشاط

lil، lxl القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان بين الصفر والواحد أي **H≤ 1/0 ≤** فإذا كان صفرا إذا هناك تنوع كامل في اقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنويع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلا

على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع فهي، أيضا عديدة، ومنها الناتج المحلي الاجمالي، والصادرات والواردات، والإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس مال ثابت، وقوة العمل ... الخ، وقد هيئت الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيارا للتنوع الاقتصادي يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إسهام العمل في الصناعة ومقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.[1]

المطلب الثالث: أنواع التنويع الاقتصادي ومحدداته وشروط نجاحه

1- أنواع التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي شكلان أساسيان هما:

أ- **تنويع الإنتاج (تنويع الهيكل الصناعي):** وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني، حيث يتميز تنويع الإنتاج من صنفين هما:

ب- **التنويع الأفقي:** يعني توزيع الاستثمار على الأدوات من الفئة نفسها، حيث يولد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في القطاع المنتج نفسه بمعنى إنتاج سلع جديدة في القطاع المنتج في البلد، والذي يسمح بالدخول إلى مجالات جديدة مرتبطة أو غير مرتبطة بقطاع النفط، وتوفير عدد أكبر من السلع لتلبية رغبات وحاجيات المستهلكين.

[1]- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016، ص 640-641.

التنويع الرأسي: يعني توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة (صناعية – زراعية وخدمية) فضلا عن توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين من خلال إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة وزيادة قيمتها المضافة، بمعنى عملية التحول من إنتاج وتصدير السلع الأولية إلى إنتاج وتصدير السلع المصنفة، وذلك انطلاقا من التكامل بين أنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تنويع الصادرات (توسيع الأسواق): هي استراتيجية قائمة على توسيع سلة الصادرات من المنتجات المحلية، من خلال زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، ويعتمد ذلك على تقديم مزايا للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وهو ما يسمح بالولوج إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، وبالتالي التقليل من التعرض للصدمات الداخلية والخارجية.

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق مما يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الانتاجي والتصديري لبلد ما، وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا الأفضل من ذلك الذي يعتمد على تقليل من السلع، وخاصة السلع الأولية.[1]

2-محددات التنويع الاقتصادي:

حسب تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لعام 2006 هناك خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:

[1]- يحياوي عبد الحفيظ، القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر، (2010-2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 01، جامعة الجلفة (الجزائر)، 2022، ص 498-497.

العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري.

السياسات العمومية: السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).

متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية.

الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل).

المتغيرات المؤسسية: الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني.[1]

شروط وآليات نجاح التنويع الاقتصادي: يرتكز التنويع الاقتصادي على دراسة قدرات الدول الريعية على تحقيق درجة من الاعتماد على مورد واحد، وفي هذا الصدد فإن متطلباته ومكوناته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلاد المادية والبشرية على الانتقال من التحول من التركيز إلى التنويع ولذلك فإن قدرة الدول على تنويع مصادر دخلها تتطلب توفر شروط أساسية يمكن استمدادها من خلال نجاح بعض التجارب الدولية وفشل أخرى.

- تنفيذ استراتيجية تنويع طويلة المدى نسبيا تتم دراستها في إطار تحولات التي تحققت في التاريخ الاقتصادي ومحاولة دمجها مع الوقت المعاصر.
- تعديل أسلوب الدولة الريعية في إدارة فوائضها.
- الدور المتزايد للدولة الخاصة في تمويل المشاريع العملاقة.
- تطوير البنية التحتية والطرق تجهيزها وإيلائها الاهتمام الكبير.

[1]– يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 500.

- تنفيذ اســتراتيجية التنويع التي تعتمد على توافر الموارد المالية والبشــرية والتقنية التي تمكن من تحسين مستوى التنويع الفعال والحقيقي.
- ولا ينبغي أن تقرضها الهيئات المادية الدولية، حيث تعتمد سياسات التنويع التي ينتهجها صندوق النقد الدولي على سداد الديون العامة الخارجية، وتطبيق حصص في جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء، وتقليص الدور الاجتماعي للدولة، وضرورة السيطرة على مبالغ ضخمة، إلغاء أو تخفيض الدعم للسلع والخدمات، والاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.
- تطوير قاعدة الموارد البشرية من حيث التأهيل والتدريب.
- الاهتمام بالاستثمار الداخلي والخارجي.
- الاهتمام بالسياسات التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق درجة التنويع الاقتصادي.
- إدارة الفوائض المالية من خلال توجيهها نحو خلق بدائل حقيقية تكون مصــادر دخل في المستقبل.
- الانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي.
- اعتماد خطة تنمية وتطوير تعتمد على التصنيع، انطلاقا من أن التصنيع أصبح أحد أهم الركائز الاقتصاد التي ترفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية.
- إن تحول إلى اقتصــاد المعرفة القائم على تكنولوجيا المعلومات يتطلب الاعتماد على التصنيع القائم على التكنولوجيا.

- عقد أو دخول في تحالفات اقتصادية وتجارية دولية استراتيجية.[1]

خلاصة الفصل:

تطرقت الدراسة في هذا الفصل إلى جوانب نظرية لكل من القطاع الزراعي والتنويع الاقتصادي وواقعهما في الاقتصاد، وكذلك العلاقة بينهما، خاصة بعد أن شهدت الأسواق انخفاضا حادا في أسعار النفط.

مما استلزم حتمية ذلك التحول إلى سياسات التنويع الاقتصادي لمواجهة الأزمات، حيث تعتبر الزراعة من أهم القطاعات التي يجب المراهنة عليها وتقوم الحكومة بتنويع الاقتصاد وتوفير العمالة وتقليل الواردات ويعتبر مصدرا أساسيا للغذاء والمواد الخام.

[1]– بلعيدي محمد، التنويع الاقتصادي، أي استراتيجية للجزائر؟ مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، العدد02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 193.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقى للدراسة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد

يلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في النمو الاقتصادي لأنه يساهم في زيادة إنتاجية وتعزيز الاستثمار وتثبيت عائدات التصدير خاصة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالجزائر التي لا زالت تعتمد على الإيرادات الناتجة عن إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية كالنفط، كما أن القطاع الزراعي يعد من القطاعات الهامة التي تساهم في عملية التنمية باعتبارها مصدر أساسي للغذاء وتوفير الموارد الأولية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي لها.

ومن خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل واقع القطاع الزراعي وتبيان علاقته بالتنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: واقع قطاع الزراعة وعلاقته بالتنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

من خلال تحليل واقع التنويع الاقتصادي سنتطرق إلى:

المطلب الأول: هيكل النمو الاقتصادي في الجزائر.

1-القطاع الفلاحي:

الجدول التالي يمثل مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي بالجزائر.

الجدول رقم 1 : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي بالجزائر 2000-2020.

السنة	القيمة المضافة	السنة	القيمة المضافة
2000	346.17	2011	1183.22
2001	412.11	2012	1421.69
2002	417.22	2013	1640.01
2003	515.28	2014	1777.22
2004	580.50	2015	1935.11
2005	581.61	2016	2140.31
2006	641.28	2017	2219.07
2007	708.07	2018	2421.57
2008	727.41	2019	2529.05
2009	931.34	2020	2598.51
2010	1015.26		

المصدر: البنك الدولي http://dataalbankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الفلاحي في تطور ملحوظ حيث انتقل سنة 2000 من 346.17 إلى 2598.51 في سنة 2020، وذلك من خلال جهود الحكومة في تحسين القطاع الفلاحي من خلال تطبيق عدة مخططات.

2- القطاع الصناعي

ساهم القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي بنسبة 3.5% ويعود نمو الناتج المحلي ب3.5% بعد مساهمة قطاع الصناعة بفضل إعادة بعث المؤسسات الصناعية العمومية ودمجها في الإنتاج الوطني والتي كان لها دور هام في النمو المحقق.[1]

3- قطاع المحروقات

يتصدر قطاع المحروقات النسبة الأكبر في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 29.25% في متوسط الفترة 2001-2019 بقيمة متوسطة حوالي 3637.62 مليار دج، كما أن الناتج الإجمالي يتأثر بشكل واضح بقطاع المحروقات، حيث كلما زاد نمو هذا الأخير زاد معه النمو الاقتصادي الوطني والعكس صحيح، مما يعتبر دليل قاطع على اعتبار الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على النفط.[2]

4- قطاع البناء والأشغال العمومية

يساهم قطاع الأشغال العمومية ومواد البناء في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16%، كما أن هذا القطاع بات الأكثر قدرة على تصدير، كما نوّه ستيتي الرئيس المدير العام لمؤسسة "باتميك إكسبو" أن الجزائر تمتلك مؤسسات بمؤهلات عالمية لها القدرة على تحقيق حضور مميز في مختلف الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع مواد البناء بالجزائر

[1] -الموقع الإلكتروني http://www.sahn-media.dz 2024/05/22، 23:46.

[2] - عراب سمية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

يستوعب 209 مصدرين، 99 مصدرا للاسمنت ، 19 في ميدان الحديد والصلب و25 في المواد الجبسية، 47 في البلاط الخزفي وغيرهم.[1]

المطلب الثاني: البرامج التنموية لتحقيق التنويع في الجزائر

بدأت الحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة تنموية جديدة من بداية القرن الحالي وقد سميت هذه السياسة بالانتعاش الاقتصادي من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من البرامج الخماسية المتمثلة في:

1/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

2/ برنامج تكميلي لدعم النمو لفترة (2005-2009)

3/ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

4/ البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019).

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، يركز هذا البرنامج على التنمية المحلية ودعم المؤسسات ونشاطات إنتاجية وفلاحية، كما تم تخصيص 8.95% لدعم الإصلاحات الاقتصادية، ليشمل البرنامج على أربعة قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي[2]:

[1] – الموقع الإلكتروني http://www.elbilad.net 22/05/2024، 00:36.

[2] – وليد لطرش، محمد بوخاري، أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد 03، الجزائر، 2019/09/01، ص 115.

الجدول رقم 2 : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة مليار دينار جزائري

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
الأشغال الكبرى وهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
التنمية المحلية البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة وصيد بحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم إصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من 2001، ص 87.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لديه أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج بنسبة 40% و38% بالنسبة لقطاع التنمية المحلية والبشرية، و12.4% بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، و 8.6% بالنسبة لدعم التركيز على سنوات 2001-2002-2003 لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع جزائري في أقصر مدة زمنية.

ثانيا: برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)

بلغت تكلفة هذا البرنامج 150 مليار دولار، كما يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ الانجازات التي تحققت في الفترة السابقة وتهيئة الظروف المناسبة للنمو المستدام الذي يولد الرفاه الاجتماعي من خلال توفير موارد كبيرة.

وهذا من ناحية يساعد على تحسين معيشة السكان من خلال تطوير البنية التحتية للبلاد وخاصة في الأشغال العامة والري والزراعة والتنمية الريفية.[1]

الجدول رقم 3 : توزيع برنامج دعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسبة %
- تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
- تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
- دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	50	1.1
مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	4202.7	%100

معطيات بنك الجزائر https://www.bank.of.algeria.dz/html/navcheint2.htm

نلاحظ من الجدول أن اكبر مبلغ إجمالي 45% كان موجه لانجاز المشاريع الكبرى في مجال المنشآت مثل الطريق السريع شرق غرب 1216 كلم، ومبلغ 40.05% من المبلغ الإجمالي مخصص لتحسين الظروف المعيشية للسكان مثل (الصحة - الماء- الغاز - الكهرباء ...الخ)، حيث قامت الدولة بإنجاز مليون وحدة سكنية، وانجاز 1280 محطة لتزويد بالماء الشروب بالإضافة إلى توزيع الكهرباء والغاز.

3- برنامج توطيد النمو (2010-2014) برنامج التنمية الخماسية:

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة للإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات من انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 على عنوان "برنامج الاستثمارات

[1] - جمال سويح، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، الجزائر، مارس 2017، ص 21.

العمومية" خصصت له الحكومة مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري للاستثمارات العمومية وهو يشمل شقين هما:

أ- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

ب- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.[1]

الجدول رقم 4 : مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

المحاور	المبالغ (مليار دينار)	النسب
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصـــدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـــعبية، مصـــالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية، واجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014.

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء، الصادر بتاريخ 24 ماي 2010، المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ص 2.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

كغيره من برامج التي اعتادت الدولة على توزيعها منذ تحسن الدخول بعد الارتفاع سعر النفط الجزائري بداية الألفية الثالثة مثل برنامج دعم النمو الاقتصادي (PSRE) البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) والتي ساهمت من خلال ترسيخ وتعزيز خطط البلديات التنموية، جاء البرنامج ليعزز النمو الاقتصادي في ظرف خاص تمر به البلاد وهو تراجع الدخل بسبب انخفاض إيرادات الجباية البترولية، ويعتبر هذا البرنامج أحد ركائز التطوير في الفترة الحالية وقد تم إنشاؤه خصيصا لهذا الغرض بحيث يتم فتح حساب تخصيص خاص رقم 302143 في كتابات الخزينة وسيكون عنوانه "صندوق إدارة عمليات الاستثمار العام المسجل تحت عنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019" وسيتم تسجيل هذا الحساب في :

باب الإيرادات: مخصصات الخزينة الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.[1]

باب النفقات: النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع مسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

تهدف الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في الجزائر إلى تنظيم الاقتصاد من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق وتضمنت هذه الإصلاحات عدة مجالات هي كما يلي:

أ-تحرير الأسعار: في سنة 1989 تم مراجعة نظام الأسعار بمقتضى القانون رقم 89-12 الذي حدد نوعين من الأسعار هما الأسعار الإدارية والأسعار الحرة وفي سنة 1995 صدر الأمر 95-06 الذي دعم تحرير الأسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد

[1] – نور الدين بلقليل، الهاشمي بن واضح، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولا دراج، المسيلة، وفقا لمشاريع سنة 2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد08، جامعة الوادي، الجزائر، 2017، ص 652.

المنافسة، لذلك في سنة 1997 تم إلغاء الدعم عن معظم السلع مما أدى إلى ارتفاع أسعار هذه السلع إلى 100% ونظرا لانعكاساتها السلبية على الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف لجأت الدولة إلى إنشاء برنامج شبكة اجتماعية لمساعدتهم سنة 1992.[1]

ب-الإصلاح الضريبي: يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تأسيس 03 ضرائب جديدة وهي: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

1-الضريبة على الدخل الإجمالي: تأسست من خلال قانون المالية لسنة 1991 تنص المادة رقم (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على:

- عدم قدرة هذه الضريبة الوصول إلى الدخول الناتجة عن بعض النشاطات كمداخيل الأعمال المنزلية.

- رغم أهمية السلم المتصاعد في الاقتراب من العدالة الضريبية إلا أن صياغته تحتاج إلى مراجعة كونه لا يراعي المعايير التنظيمية.

2- الضريبة على أرباح الشركات: تعتبر من أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لسنة 1988، يتمحور في وضع المؤسسات العامة في نفس العامة في نفس موضع المؤسسات الخاصة وإخضاعها إلى قواعد السوق ولتحقيق هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 1991.

3-الرسم على القيمة المضافة: أسس الرقم على القيمة المضافة لسنة 1991، بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد

[1] - ناصر مراد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص 143-144.

الإجمالي لتأدية الخدمات (TUGPS) وذلك نتيجة المشـاكل التي شـهدها هذا النظام وعدم ملاءمته مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الجزائري.[1]

ج-إصـلاح السـياسـة المالية: شـهد القطاع المالي تعديلات جذرية، ففي سـنة 1987 تم انسـحاب الخزينة العمومية من عملية تمويل الاقتصـاد، وفي سـنة 1990 تم إصـدار قانون النقد والقرض الذي كرس على أهمية البنك المركزي في تحقيق الاسـتقرار المالي عن طريق تنظيم الحركة النقدية.

وفي ظل إصلاح نظام الصرف في سنة 1990 تم منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملات الأجنبية وفي سـنة 1991 تم تخفيض الدينار الجزائري 100% قصـد مواجهة الخسـائر في معاملات التبادل التجاري وفي سـنة 1994 تم تخفيض بحوالي 50% بغية تصـحيح قيمتها الحقيقية، وفي هذا الظرف اتبعت سـياسـة مرنة لإدارة سـعر الصـرف، وأدت سياسات المالية المتشددة إلى تعزيز استقرار أسعار الصرف مما أدى إلى انخفاض مستوى التضـخم وفي أكتوبر 1994 أصـبح سـعر صـرف مرن وفي سـنة 1996 أنشـأ سـوق النقد الأجنبي بين البنوك التجارية، وفي ديسمبر 1996 تم إنشاء مكاتب الصرف بالعملة الصعبة لتسهيل أفراد الحصول على النقود الأجنبية.[2]

د-إصـلاح السياسات النقدية: أن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصـاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها، وأن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1988 وصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض الذي وضـع الإطار القانوني للسـياسـة النقدية ووضـع مسـار تطورها وأعاد للبنك

[1] – ناصـر مراد، الإصـلاحات الضـريبية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد02، جامعة البليدة، الجزائر، 2003، ص 2-3-4.

[2] – ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 144-145.

المركزي مهامه ووظائفه تقليدية منها إصـــدار الأوراق النقدية والقطع المعدنية لأنه يضـــمن السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات مباشرة وغير مباشرة.[1]

تحرير التجارة الخارجية: مقصـــود بســـياســـة تحرير التجارة الخارجية هي إتباع مجموعة من الإجراءات والقواعد للتقليل من تدخلات الدولة في مجال التجارة الخارجية سواءا صـادرات أو واردات من بين أهداف سياسة التحرير التجارة الخارجية منها:

تنويع الصـادرات والتخطيط لوجود بدائل عن البترول إذ يعتمد الاقتصـاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 90% فأي تدهور في الأسعار يؤدي إلى تدهور الاقتصاد بأكمله.

وهي تعني إلغاء كافة القيود التي تحد من الانسـياب وحركة السـلع والخدمات بين دول العالم وتعتبر مبدأ أســاســـي تقوم عليه منظمة تجارة العالمية، ونظرا لأهميته حرصـــت الدولة من سـنوات الاسـتقلال على وضـع هذا القطاع تحت الرقابة لكن من سـنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكاره احتكارا إداريا ومع المشـــاكل التي عرفتها الجزائر من ســـنة 1986 فرض عليها الشـروع في إصـلاحات اقتصـادية عميقة بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.[2]

وفي ســنة 1989 بدأ بشـكل تدريجي تنفيذ برنامج لتحرير التجارة الخارجية وذلك عن طريق اعتماد نظام أكثر مرونة بحيث تم إلغاء قيود الاسـتيراد مع تخصـيص مبلغ من النقد الأجنبي والائتمان لعملية الاستيراد، وفي سنة 1994 اتخذت عدة إجراءات لتحرير التجارة منها:

- تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

[1] –محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد02، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، جوان 2012، ص 483.

[2] – ثمار خديجة وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصـادي (مؤشـر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين (2017–2000)، مجلة المؤشـر للدراسـات الاقتصـادية، العدد2، ماي 2018، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 160–161.

- إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء التاريخية والأثرية وفي سنة 18996 تم خفض معدل التعريفة الجمركية من 60% إلى 40% سنة 1997 وإلى 30% في سنة 2000.[1]

الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص: في سنة 1995 تم تطبيق برنامج الخوصصة في الجزائر بواسطة صدور أول نص أمر 95-22 في أوت 1995، تم تعديله بواسطة نص أمر ثاني 97-12، الصادر في 19 مارس 1997، حيث تم نقل ملكية عدد معتبر من المؤسسات الحكومية.[2]

[1] - ثمار خديجة وآخرون ، مرجع سابق، ص 145-146.

[2] -بن حمو عصمت محمد وآخرون، أهمية تقييم المؤسسات في انجاح مسار الخوصصة في الجزائر ، مجلة المالية والأسواق، العدد 71، 2009، الجزائر، ص 56.

المبحث الثاني: واقع قطاع الزراعة وعلاقته بالتنويع

في هذا المبحث سنتطرق الى واقع قطاع الزراعة وعلاقته بالتنويع، حيث سنستعرض في المطلب الأول لتحليل واقع الزراعة بالجزائر ، وفي المطلب الثاني الى الامتيازات التي تقدمه الدولة لهذا الاقطاع ، أما المطلب الثالث فنبين فيه العلاقة بين طاع الزراعة والتنويع.

المطلب الأول: تحليل واقع الزراعة بالجزائر

إن قياس نجاح أي دولة في المجال الفلاحي لابد من معرفة حجم إمكانياتها البشرية والارضية ، وهما عنصرين متكاملين لا يمكن الفصل بينهما من أجل الحصول على محاصيل إنتاجية مرضية وهذه بعض الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

1-الأراضي الزراعية : تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي ،و تختلف مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى المنخفضات الصحراوية التي تعتبر أراضيها من الأراضي الممتازة والخالية من الجليد والتي تسمح بالنمو البيولوجي النباتي طول السنة ، وتوفير احسن نوعية للمنتجات الزراعية ، وتتربع الجزائر على مساحة تقدر ب 741.381.2 كلم ² ، وتضم أراضي زراعية شاسعة، ويمكن تصنيفها الى ما يلي :

- المساحة الزراعية الكلية(SAT): وتشمل كل الأراضي التي تستغل فعلا بالإضافة إلى المراعي وتلك التي تتوفر على مقومات الزارعة ولكنها تتطلب استصلاح وتهيئة قبل أن تصبح جاهزة للاستغلال .

- المساحة المستخدمة للزارعة (SAU): والتـــي تستخدم فعليا ،أي الـــتي يتشكل مـــن خلالها الناتج الزراعي كل سنة وتضم :

- مســـاحة المحا صـــيل الموســـمية الزراعية: وتمثل المســـاحة التي تزرع في الســـنة مضروبة بعدد المحاصيل التي تتناوب عليها خلال تلك السنة، حيث تخضع للتناوب في زراعتها، ســواء تعلق الامر بالزارعات الفصــلية او الســنوية أو الزارعات متعددة السنوات؛
- مســاحة المحاصــيل ال دائمة: وتتمثل في المســاحة التي تزرع بمحصــول واحد في السنة بصفة دائمة ، مثل الأشجار المثمرة والمروج الطبيعية ؛
- المساحة المستريحة: وهي المساحة الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواســـم ، إما بســـبب عدم كفاية المياه أو اراحتها لاســـتعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى ، بشرط ان لا تتعدى مدة استراحتها خمس سنوات والا اعتبرت نوع من أراضي المراعي ؛
- المراعي والمراتع: وتشـمل كل المسـاحات التي لم تسـتغل لأكثر من خمس سـنوات، وتتميز بنباتاتها الصالحة للرعي .

الجدول رقم 5 : نسبة الأراضي المزروعة خلال الفترة 2017 . 2020

المساحة : 1000 هكتار

المساحة الاجمالية للجزائر	2017	2018	2019	2020
238.174,10	8.534,60	5.522,41	5724,78	7240,49
	3,85%	2,31%	2,40%	3,04%

المصـــدر : من اعداد الطالبتين انطلاقا من الكتاب الســنوي للإحصــائيات الزراعية ، المجلد 39 ،المجلد 40، المجلد 41

يبين الجدول هذا أن مســاحة الأراضــي المزروعة تختلف من ســنة إلى أخرى وفقا للعوامل والمتغيرات المســببة لذلك ، ونلاحظ كذلك انخفاض نســبتها مقارنة بالمســاحة الاجمالية للجزائر فهي تقدر بحوالي 3 بالمائة وهي نسبة تقريبا منعدمة

الجدول رقم 6 : توزيع استخدام الأراضي خلا ل الفترة بين 2017 . 2020

الوحدة: 1000 هكتار

البيان		2017	2018	2019	2020
مساحة المحاصيل المستديمة	المطرية	576,19	196,60	110,96	540,90
	المروية	489,47	825,01	929,50	493,10
مســـاحة المحاصيل الموسمية	المطرية	3788,82	3995,14	4183,82	3669,10
	المروية	770,70	505,65	500,50	909,90
المساحة المتروكة		3030,49	3030,49	3030,49	3030,49
مساحة الغابات		1971,20	1930,00	1978,8	1949,00
مساحة المراعي		32798,67	32788,83	32755,97	32841,83
اجمالي المساحة الزراعية المستغلة		8534,60	5522,41	5724,78	7240,49
المســـاحة الز راعية الصـــالحة غير مستغلة		35235,29	80177,76	80101,01	34118,36
مجموعة الأراضي الصالحة الزراعية		43769,89	85700,17	85825,79	41358,85

المصدر : من اعداد الطالبتين انطلاقا من: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39 ،المجلد 40، المجلد 41 والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2019.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان الأراضي الزراعية الصالحة للزارعة وغير مستغلة تمثل النسبة الأكبر من مجموع الأراضي الصالحة للزارعة ، فهي تمثل نسبة تقدر ب 82,94 % من المساحة الاجمالية سنة 2020 ،وهذا راجع إلى تبذير هذه الأراضي القابلة للزارعة ، من خلال اعتماد أسلوب التبوير الذي ينتهجه الفلاحون ، على أساس إعطاء منتوجات افضل في السنوات القادمة، وبالتالي فان الجزائر لم تستغل ثروتها الأرضية بالشكل المطلوب ، كما نلاحظ الاعتماد على الزارعات الموسمية أكثر بكثير من الزارعات المستديمة ، كذلك ارتفاع نسبة المحاصيل التي تعتمد على الامطار في عملية السقي فهي تقدر ب 75% من مجموع المساحة المخصصة للمحاصيل الزراعية .

وهذا راجع كون الجزائر تقع في مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بأربع فصول في السنة ولهذا ما جعلها تعتمد على زارعة المحاصيل الموسمية [1]

بالنسبة للمساحة الغابية في الجزائر ، فقدرت قبل سنة 1830 بحوالي 7 ملايين هكتار وانخفضت إلى 3 ملايين هكتار سنة 1962 واستبدلت معظم الغابات الطبيعية بالأدغال فقدرت نسبتها ب 63% بالمقابل للغابات الطبيعية التي قدرت ب 25%، وبعد الاستقلال تطورت المساحة الغابية في الجزائر نوعا ما وأصبحت تغطي في سنة 2006 مساحة4,3 مليون هكتار ، ثم تراجعت هذه المساحة ففي سنة 2020 بلغت حوالي 1,95مليون هكتار ،ومن اهم الأسباب ت ارجع هذه المساحة هو كثرة الحرائق التي مست الغابات الجزائرية في الآونة الأخيرة ، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالقطع العشوائي للأشجار ، وانتشار الجراد ،

[1] – مكرسي لمياء ،هاجر بوعكزا، تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية ، المجلد.5 العدد.1، 2023، ص74-76

وشـــدة فقر عالم الريف الذي يترتب عنه الرعي المفرط والاحتطاب والقلع غير الشـــرعي وتوسيع الحرث الى حواشي الغابات[1].

2-الموارد المائية:

وتتمتع الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية وهذا راجع إلى التنوع الجغرافي والطبيعي وكبر المساحة وتنوع تضاريسها من العوامل المؤثرة على عملية التساقط والتي تشكل مصدرا رئيسا للموارد المائية للبلد ، وتتشكل الموارد المالية من:

مياه الامطار: تشـــكل مياه الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشـــكل عام ، باعتبارها مصدر تغذية الاحواض الجوفية والمجاري الطبيعية والينابيع والاودية .

الشكل رقم 1 : تطور المعدل السنوي لتساقط الأمطار في الجزائر من خلال الفترة 1980 . 2020

المصدر : خالد مصطفى ، المرجع السابق ، ص132

نلاحظ من خلال الشكل تذبذب ملحوظ في معدلات السنوية لتساقط الامطار من سنة الى أخرى خلال الفترة 1980 ــ 2020، بحيث عرفت هذه الأخيرة اختلال في معدلات التساقط

[1] – خالد مصـــطفى ، القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مســـاهمته في دعم التنويع الاقتصـــادي لفترة 2001-2018 ، مجلة التنويع الاقتصادي ، المجلد 3 العدد1 ، 2022 ، ص 131

على طول السنة نتيجة للتغيرات في المناخ ، وحسب خبراء المناخ فإن تساقط الامطار عرف انخفاضا تدريجيا ابتداء منذ سنة 1975 مع الزيادة في وتيرة الجفاف والفيضانات ، بالإضافة إلى تناقص عدد الأيام الممطرة وتقل نسبة الامطار التي غالبا ما تكون عاصفة في الشتاء والربيع والخريف مسببة فيضانات كارثية .

المياه السطحية : وهي مياه الوديان والانهار والتي تعتبر قليلة في الجزائر، وتقدر كميتها ب 15,4 مليار متر مكعب في السنة والمستغل منها يقدر ب 20% فقط ، حيث يضيع الباقي في البحر والشطوط. [1]

المياه الجوفية : بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في الشمال والباقي في الصحراء، إلا ان استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار ، وقد اتبعت الجزائر سياسة بناء السدود والاعتماد على تقنيات الري بالتنقيط وطريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف وتحلية مياه الامطار.

3-الثروة البشرية: يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لاي قطاع انتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة ، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة ، خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج .

[1] – غردي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2012، ص 8

الجدول رقم 7: عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين خلال 2016 -2020

ألف نسمة

السنة	إجمالي عدد السكان	اجمالي عدد السكان الريفيون	نسبة سكان الريفيين إلى إجمالي السكان %
2016	40836	13910	34,06
2017	41721	14211,63	34,06
2018	42600	11498,04	27
2019	43000	11543	26,84
2020	44250	11382	25,72

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39،المجلد 40، المجلد 41

نلاحظ انخفاض مستمر في نسبة سكان الأرياف مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان الجزائر حيث كانت نسبة سكان الأرياف سنة 2016 تقدر ب 34,06 % من عدد الإجمالي لسكان الجزائر وانخفضت هذه النسبة لتصل الى 25,72 % سنة 2020 ، وهذا الانخفاض ارجع لعدة أسباب من بينها الهجرة الداخلية لسكان الريف نحو المدينة بحثا عن فرص عمل منتظم ذو دخل مستقر .

4-الإمكانيات المالية :

تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع من بينها :

- توفير مستلزمات الإنتاج ا لفلاحي : وتتمثل في كل من الآلات الزراعية والمواد الأولية كالأسمدة والبذور وغيرها من العناصر الأساسية لتسهيل العملية الزراعية وتحسين المحصول ؛
- تقديم قروض فلاحية : من اجل تشجيع الفلاحين وتسهيل عملهم وتوفير سيولة مالية لديهم ، بحيث تم تخ صيص خدمات بنكية لصالحهم ،والمتمثلة في نوعين من القروض كما يلي:
- القرض الموسمي الرفيق : وهو قرض مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، ويشتمل نوعين من القروض تتمثل في القرض الموسمي والقرض الفيديرالي ، موجه للفلاحين والمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008؛
- القرض الاستثماري التحدي: هو قرض استثماري محسن يمنح كذلك من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية غير المستغلة .
- تقديم حوافز جبائية : منحت للفلاحين عدة مزايا سواء تعلق الامر بمجال الرسم على القيمة المضافة او الضريبة على الدخل ، وهذا من اجل تحفيز الاستثمار الفلاحي وتطويره .

المطلب الثاني: الامتيازات التي تقدمها الدولة لهذا القطاع

يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا رئيسيا في الجزائر وعمودا أساسيا في الاقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي.

فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، والذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و 24% من القوى العاملة الوطنية. و علاوة على ذلك، يضمن الامن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية، لذا اقرت الدولة الجزائرية ووفرت عدة تسهيلات وامتيازات لهذا القطاع نذكر منها:

أولا: القروض ذات الفائدة المخفضة

- **القرض الموسمي (الرفيق)** : يعرض من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR) ، وهو موجه للفلاحين و المربيين و المستثمرين الذين يعملون في إطار تطوير القطاعات والإنتاجات الوطنية التي تسهم في تكثيف و تحويل و تقوية و تصدير و تخزين المنتجات الفلاحية.
- **القرض الاستثماري (التحدي)** : هو قرض استثماري مدعوم يتم منحه من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و تحدد مدته وفقا لدراسة جدوى المشروع، بما يتفق مع المستفيد.

ثانيا : الدعم

- **الإعانات المالية** : و هي المساعدات التي يتم منحها للمزارعين في إطار الحصول على المدخلات الفلاحية ووسائل الإنتاج.
- **المنح التحفيزية** : و هي المبالغ المالية التي يتم منحها للمنتجين و المتعاملين كتحفيز.

وفي إطار قانون الاستثمار رقم 22-18، يستفيد المستثمرون الزراعيون العاملون بصفة شركة جزائرية من الامتيازات الضريبية لمدة تتراوح بين 3 و 10 سنوات حسب نظام الامتيازات المعتمد[1].

مخصصات ونسب القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

البرنامج	2001 . 2004		2005 . 2009		2010 . 2014		2015 . 2019		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
القطاع الفلاحي	4,65	12,45	312	7,42	1000	4,46	1000	4,5	2400	4,95
باقي القطاعات	459,6	87,5	3890,7	92,57	21420	95,54	21100	95,5	45641,7	95,05
المجموع	525	100	4202,7	100	22412	100	22100	100	48041,7	100

المصدر : من اعداد الطالبتين الاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39،المجلد 40، المجلد 41

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب مخصصات القطاع الفلاحي لا تتجاوز 5% من إجمالي الانفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة إذا ما تمت مقارنتها بمخصصات القطاعات الاخرى في نفس السنوات تعتبر نسبة منخفضة جدا وذلك يدل على ان اهتمام الدولة يرتكز

[1] -أطلع عليه يوم2024/05/12 على الساعة 12.00 https://aapi.dz/ar/secteur-de-/lagriculture-ar

على قطاعات غير الفلاحية أكثر من القطاعات الفلاحية ، باعتبارها قطاعا تتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج المنفذة .

ثالثا: الامتيازات الجبائية الممنوحة في القطاع الفلاحي بالجزائر:

تستحق الضريبة في كل سنة على الإيرادات التي تحققها المكلف بالضريبة أو التي يتصرف فيها خلال السنة نفسها، كما يتكون الربح أو الدخل الخاضع للضريبة من فائض الناتج الإجمالي المحقق فعلا، بما في ذلك قيمة الأرباح والامتيازات العينية التي تمتع بها المكلف بالضريبة على النفقات المخصصة لكسب الدخل والحفاظ عليه [1].

تعتبر إيرادات فلاحية الإيرادات المحققة من الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، وتشكل كذلك إيرادات فلاحية الأرباح الناتجة عن أنشطة تربية الدواجن النحل والفخار، وبلح البحر، والأرانب واستغلال القطريات في السراديب داخل باطن الأرض، غير أنه لا يمكن أن تعتبر أنشطة تربية الدواجن والأرانب إيرادات فلاحية إلا إذا كانت من طرف مزارع في مزرعته، وكانت لا تكتسي طابعا صناعيا، وفي حالة عدم استيفاء الشرطين السالفين الذكر تخضع مداخيل أنشطة تربية الدواجن والأرانب لأحكام المادة 12-5 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة [2]

الإعفاءات والامتيازات الممنوحة على الأنشطة الفلاحية:

حسب المواد 13 و 36 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة فإن الإعفاءات والامتيازات الممنوحة على الأنشطة الفلاحية هي كالتالي:

- في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي: يستفيد من إعفاء دائم بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي.

[1] – المادتين 9 و 10 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020، ص11

[2] – المادة 35 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020، ص 14

- المداخيل المحققة من النشـاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاسـتهلاك على حالته.
- الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.
- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات
- الإيرادات الناتجة عن الأنشـــطة الفلاحية وأنشـــطة تربية الحيوانات الممارســـة في الأراضـــي المســـتصـــلحة حديثا وفي المناطق الجبلية التي ســـيتم تحديدها عن طريق التنظيم وذلك ابتداءا من أو على التوالي من تاريخ منحها وتاريخ بدء نشاطها.
- في مجال الضـريبة على أرباح الشـركات يسـتفيد من الإعفاء الدائم من الضـريبة على أرباح الشركات حسب المادة 138 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة:
- صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط؛
- التعاونيات الفلاحية للتموين والشـراء وكذا الاتحادات المسـتفيدة من الاعتماد تسـلمه المصـــالح المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمســـيرة طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية التي تنظمها، باستثناء العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء.
- الشـــركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتوجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المعتمدة حســـب نفس الشـــروط المنصـــوص عليها أعلاه و المســـيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيرها ، باستثناء العمليات التالية :
- مبيعات محققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسستها الرئيسية.
- عمليات التحويل التي تخص المنتوجات أو شـــبه المنتوجات باســـتثناء تلك الموجهة لتغذية الإنسان والحيوانات أو يمكن استعمالها كمواد أولية في الفلاحة أو الصناعة؛
- عمليات محققة مع المســـتعملين غير الشـــركاء والتي رخصـــت بها التعاونيات أو اضطرت لقبولها.

- يطبق هذا الإعفاء على العمليات المحققة من طرف تعاونيات الحبوب واتحاداتها مع الديوان الجزائري المهني للحبوب والمتعلقة بشراء بيع أو تحويل أو نقل الحبوب.
- المداخيل المحققة . من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.
- تستفيد عمليات إنتاج الأسمدة الآزوتية "اليوريا والامونياك" المنتجة محليا الموجهة والموجهة للبيع في السوق الوطنية، من الإعفاء على الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات، وذلك ابتداءا من السنة المالية 2013 ، ترتبط الاستفادة من هذا الإعفاء باكتتاب دفتر شروط تحدد شروطه عن طريق التنظيم.
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة ، الحصادات الدراسة المصنوعة في الجزائر؛
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة ، ابتداءا من تاريخ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إلى غاية31ديسمبر 2018

مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري و المتعلقة بما يأتي :

- المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر.
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتوجات الفلاحية.
- المعدات و التجهيزات المنتجة في الجزائر، و الضرورية للسقي توفيرا للمياه و المستعملة بصورة حصرية في المجال الفلاحي؛ التجهيزات المنتجة في الجزائر، والمستعملة في إنجاز الملبنات الصغيرة و الموجهة إلى تحويل الحليب الطازج؛ المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، و الضرورية لزراعة الزيتون و إنتاج وتخزين زيت الزيتون، المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لتجديد أدوات

الإنتاج و الاستثمار في الصناعة التحويلية. تحدد قائمة المعدات والتجهيزات بموجب قرار وزاري مشترك[1].

الجدول رقم 8 : عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب الشغل
مجال الفلاحة	23	56539	43361
انتاج القمح	295	6646	713
انتاج الحليب	-	56186	10274
انتاج البطاطس	64	29370	2975
انتاج الزيوت	159	29370	2975
تربية المواشي والابقار	59	4785	719

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

المطلب الثالث: علاقة قطاع الزراعة بالتنويع الاقتصادي في الجزائر

قطاع الزراعة في الجزائر له دور مهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، ويمكن تلخيص علاقته بالتنويع الاقتصادي في الجزائر في النقاط التالية:

1. زيادة الإنتاجية الزراعية :تطوير القطاع الزراعي في الجزائر يساهم في زيادة إنتاجية المحاصيل والمنتجات الحيوانية، مما يعزز الإمدادات الغذائية المحلية ويقلل من الاعتماد على الواردات الغذائية، مما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني.

[1] – البتول جمعة ، الامتيازات الجبائية الممنوحة في القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، مجلة الابداع ، المجلد 12 ، العدد 01 ، 2022 ، ص415-417

2. خلق فرص العمل :يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي توفر فرص عمل، خاصة في المناطق الريفية. تحسين هذا القطاع يمكن أن يقلل من البطالة ويعزز الاستقرار الاجتماعي في الجزائر، خصوصاً في المناطق الداخلية.

3. تنمية الصناعات الزراعية :تعزيز الزراعة في الجزائر يمكن أن يؤدي إلى نمو الصناعات المرتبطة بها، مثل تصنيع الأغذية، النسيج، والمنتجات البيولوجية. هذه الصناعات تقدم قيمة مضافة وتساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية في البلاد.

4. زيادة الصادرات الزراعية :تحسين جودة وإنتاجية المنتجات الزراعية يمكن أن يزيد من صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية، مما يجلب عملة أجنبية ويدعم تحقيق توازن اقتصادي مستدام.

5. تنمية المناطق الريفية :الاستثمار في الزراعة يساهم في تنمية المناطق الريفية في الجزائر، مما يؤدي إلى تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى المعيشة في هذه المناطق، ويحد من الهجرة نحو المدن الكبرى[1].

6. البحث والابتكار الزراعي :دعم البحث والابتكار في الزراعة يمكن أن يؤدي إلى اكتشاف تقنيات وأساليب جديدة لتحسين الإنتاجية والمحافظة على الموارد الطبيعية، مما يساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية في الجزائر.

7. المحافظة على البيئة :اعتماد ممارسات زراعية مستدامة يمكن أن يحسن الصحة البيئية ويعزز التنوع البيولوجي في الجزائر، مما يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.

[1] – طالبي بدر الدين، صالحي سلمى ، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد31 ، 2015، ص230

8. دعم الأمن الغذائي :قطاع زراعي قوي يســـهم في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وهو أســـاس لأي اقتصـــاد مســـتدام وقوي، ويقلل من مخاطر الاعتماد على واردات الغذاء من الخارج.

9. تحفيز الاســـتثمار :تحســـين القطاع الزراعي وجعله أكثر جاذبية يمكن أن يحفز الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر، مما يدعم التنويع الاقتصـادي ويسـهم في النمو الاقتصادي الشامل.

بهذا الشـكل، يلعب قطاع الزراعة دوراً حيوياً في تنويع الاقتصـــاد الجزائري من خلال توفير قاعدة قوية للنمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الأمن الغذائي وتطوير المناطق الريفية وتحفيز الصناعات المرتبطة به.

خلاصة

كان القطاع الزراعي الجزائري بؤرة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، نظرا لأهمية الزراعة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة ، فقد مر القطاع الزراعي بعدة مراحل وصولا إلى مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوطيد النمو الاقتصادي، اللذين كانوا بمثابة دعم فعلي لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والنهوض بالقطاع ورفع أدائه لتأمين متطلبات السكان .

خاتمة عامة

خاتمة

يلعب القطاع الزراعي في الجزائر دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصـــادية، نظرا لمســـاهمته في توفير مناصـــب شـــغل لأفراد المجتمع وتوفير الغذاء والمواد الاولية لتغذية الصـناعات المحلية، كما يلعب دورا هاما في ترقية الصـادرات والحد من الواردات .إذ يواجه هذا القطاع تحديين رئيسـيين فهو من جهة المحرك الاسـاسـي للنمو الاقتصـادي ومن جهة أخرى العامل الاسـاسـي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني. حيث تم بناء السـياسـة الزراعية في الجزائر تدريجيا نتيجة لتدابير واجراءات مختلفة من أجل الرد على الطلبات المتزايدة للغذاء والرفع من مستوى المعيشـة في المناطق الريفية، وهذا للوصـول إلى تنمية الاقتصـاد الوطني والارتقاء بمعيشة افراد المجتمع عن طريق البحث المستمر والتطلع للتحديات المختلفة الناتجة عن التغيرات التي تطرأ على الحركة الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية.

إن المسـألة الأسـاسـية المطروحة حاليا على السـلطات الجزائرية هي الوصـول إلى تحقيق التنمية الزراعية المسـتدامة، التي تعمل على تحسـين الأوضـاع المعيشـية للسـكان وتخفيف البطالة.

ولتحقيق التنمية الزراعية في الجزائر يجب على السلطات الجزائرية العمل على:

- تنمية الأرياف عن طريق توفير سـبل العيش الحسـنة لهم لحد الهجرة إلى المدينة من خلال توفير مناصب الشغل وتخفيف الفقر ونشر الوعي؛ -
- وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المناخية والحد من الآثار المناخية السلبية من خلال الحفاظ على الثرو ة المائية المتأتية من الأمطار والعمل على حفظها للاســـتفادة منها في ســـقي الأراضـــي الزراعية للتخفيف من نقص المياه في فترات الجفاف؛

- استخدام التقنيات الزراعية الحديثة؛ التي تشمل الهندسة الوراثية لتحسين الانتاج وخفض التكاليف وتطوير نوعية المنتجات الزراعية؛
- استصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي الزراعية لزيادة الانتاجية الزراعية للوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء وسد الفجوة الغذائية، خاصة وأن الجزائر من أكبر المستوردين للغذاء ولا يكون ذلك إلا بزيادة الارشاد الزراعي ورفع الوعي لدى الفلاحين واستعمال البحوث والدراسات والتكنولوجيا الحديثة؛
- جعل التنمية الزراعية من السبل الضرورية والبدائل الإستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعزيز المنتجات التي تحمل فيها الجزائر ميزة تصديرية كالتمور والفلين وتطوير الإنتاج الزراعي في المنتجات غير التصديرية؛
- توفير نموذج زراعي حديث لتعزيز وتوسيع التنمية الزراعية ومنها التنمية الاقتصادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز الإصلاحات السابقة ودعمها بإصلاحات وتدابير مستقبلية تعمل على رفع التحدي للوقوف على واقع القطاع الزراعي الجزائري؛

من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ضخت الدولة مبالغ مالية ضخمة خصصت جزء ضئيل منها لدعم التنمية الزراعية، ورغم ذلك لم تتحسن البيئة الزراعية بل انعكست سلبا على النمو الاقتصادي، لهذا يجب على السلطات العمومية أن تقوم بدراسات معمقة للاقتصاد الوطني قبل القيام بمثل هذه البرامج حتى لا تضيع فرصة نمو هذا القطاع الحساس للوصول به للاكتفاء الذاتي.

- توفير المواد الغذائية لأفراد المجتمع الجزائري الذي تضاعف أربع مرات منذ الاستقلال، عن طريق توفير السبل الضرورية للتنمية الزراعية والتقليل من الواردات الغذائية للوصول للاكتفاء الذاتي؛

- من خلال دراسة لهذا الموضوع تبين لنا أن السياسات المطبقة لتنمية القطاع الزراعي لم ترقى للمستوى المطلوب منها، إذ مازال قطاع المحروقات المكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، أما باقي القطاعات ومنها القطاع الزراعي فمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا، لهذا وجب على السلطات العمومية تدارك ذلك من خلال البحث عن نقاط الضعف في القطاع الزراعي ومحاولة معالجتها في أقرب وقت خاصة مع انهيار أسعار البترول

وفي الأخير، فإن تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر يتطلب جملة من الإجراءات والتدابير التي يجب على السلطات الجزائرية العمل عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة مع تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي انبثق عنه نقص مداخيل الخزينة العمومية التي ستنعكس سلبا على إنعاش الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

- علي جدوع شـــروفات، مبادئ الاقتصـــاد الزراعي، دار زهران للنشـــر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2006.

المذكرات والرسائل الجامعية

- صـادق هادي، دور التنويع الاقتصـادي في تحقيق التنمية المسـتدامة في الاقتصـاديات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار الدكتوراه في علوم التسيير، اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014.
- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2012.

المقالات والمجلات العلمية

- أمينة عباس، أســـماء حمدون، أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصـــادي في ظل تطبيق اسـتراتيجية التنويع الاقتصـادي في الجزائر، دراسـة قياسـية للفترة (1990-2019)، مجلة العلوم التجارية، العدد 01، سيدي بلعباس، 2023.
- البتول جمعة ، الامتيازات الجبائية الممنوحة في القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، مجلة الابداع ، المجلد 12 ، العدد 01 ، 2022 .
- بلعيدي محمد، التنويع الاقتصـــادي، أي اســـتراتيجية للجزائر؟ مجلة الحقوق والعلوم الانســـانية، دراسات اقتصادية، العدد02، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- بن حمو عصمت محمد وآخرون، أهمية تقييم المؤسسات في انجاح مسار الخوصصة في الجزائر ، مجلة المالية والأسواق، العدد 71، 2009، الجزائر.
- بوعافية رشيد، عزاز سارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 07،الجزائر،أفريل 2017.
- ثمار خديجة وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على الأداء الاقتصادي (مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين (2000-2017)، مجلة المؤشـر للدراسـات الاقتصـادية، العدد2، ماي 2018، جامعة مستغانم، الجزائر.
- جمال ســـويح، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصـــاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصـــاديات المال والأعمال JFBE ، الجزائر، مارس 2017.

- خالد مصطفى ، القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في دعم التنويع الاقتصادي لفترة 2001-2018 ، مجلة التنويع الاقتصادي ، المجلد 3 العدد1 ، 2022 .
- خالد مصطفى، القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في دعم التنويع الاقتصادي، العدد01، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2022.
- سليم مجلخ، وليد بشبشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (1996-2019)، العدد01، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (الجزائر)، 2022.
- طالبي بدر الدين، صالحي سلمى ، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد31 ، 2015.
- لطرش ذهبية، كنافة شافية، تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد01، جامعة سطيف 1 (الجزائر)، 2019.
- محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد02، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، جوان 2012.
- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016.
- مكرسي لمياء ،هاجر بوعكزا، تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ، مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية ، المجلد.5 العدد.1، 2023.
- ناصر مراد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.
- ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد02، جامعة البليدة، الجزائر، 2003.
- نور الدين بلقليل، الهاشمي بن واضح، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولا دراج، المسيلة، وفقا لمشاريع سنة 2015، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد08، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.
- وليد لطرش، محمد بوخاري، أثر البرامج التنموية المعلنة في الجزائر على مؤشرات التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد 03، الجزائر، 2019/09/01.

- يحياوي عبد الحفيظ، القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصـــادي في الجزائر، (2020-2010)، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 01، جامعة الجلفة (الجزائر)، 2022.
- يوسف علي وآخرون، أهمية التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية تجربة: المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد05، جامعة أحمد دراية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.

المواد والقوانين

- المادتين 9 و 10 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020.
- المادة 35 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020.

المواقع الالكترونية

- *https//www.mawdoo3.io*
- *https:// ar.mwikipedia.org*
- *https ://www.tzinkl.com*
- *http://www.sahn-media.dz*
- *http://www.elbilad.net*
- *https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/*